

نص السؤال

اتهام ابن حجر بالتساهل في أحكامه النقدية

الجواب التفصيلي

ابن حجر بالتساهل في أحكامه النقدية(*)

هة:

لواهمين الحافظ ابن حجر العسقلاني بالتساهل في أحكامه النقدية على الأحاديث، ويستدلون على ذلك بقوله حديث الغرائق؛ إذ قال: " إن تظاهر الروايات يجعل له أصلاً ما...".
يقيل محدث كبير كابن حجر هذا الحديث مع أنه مظاهر البطالان؟!

هة:

1) إن ابن حجر لم يصحح حديث الغرائق، وبالتالي لا بعد منتسهاها في قبوله لمجرد قوله: إن كثرة طرفها - قصة الغرائق - دليل على أن لها أصلاً بقدر ما بعد اجتهاداً منه في تمحيص آراء العلماء والمفسرين فـ
2) لقد كان ابن حجر معتدلاً في أحكامه النقدية، بعيداً عن التعسف أو التساهل، يدل على ذلك نداء العلماء عليه قديماً وحديثاً، وتراجعه عن بعض آرائه في الفتح، فكيف بوصف بما ليس فيه، وهو حافظ عصره و!

يل:

وضيح ابن حجر أن للحديث أصلاً لا يدل على تصحيحه له ولا يطمئن في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم:

الذين طعنوا أن الإمام الحافظ ابن حجر قد أخطأ عندما ذكر قصة الغرائق في شرحه لصحيح البخاري عند التعرض لشرح قوله تعالى:

أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته)

لج: [52].

علا" [1].

منه" [2].

أنه:

- صلى الله عليه وسلم - قاله، قال: وقد سبق إلى ذلك الطبري لجلالة قدره وسعة علمه وشدته ساعده في النظر، فصوب على هذا المعنى وحوم عليه" [3].

الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لم يكن وحده الذي ذكر أن للفصحة أصلاً، ولكنه نتج أقوال المفسرين واختار ما يتناسب مع مقام النبوة المحمدية، وأولها تأويلها برأ فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - مما نسب إليه،
لى:

عحكون ولا تكون، وأتم سامدون، فاسجدوا لله واعبدوا)

نجم: [59-62].

لف.

س" [4].

لف" [5].

سر سبب سجود المشركين مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وسبب استحبابهم لأمر الله تعالى، حاصلها أن الشيطان ألقى في أثناء فرائه كلمات على لسان النبي - صلى الله عليه وسلم - فيها البناء على آلهتها،
ها - وهذا مستبعد - أي طعن في عصمة التبليغ والرسالة؛ لأن النسخ والتصحيح جاء بوحى من الله، وسواء كان الخطأ من النبي - صلى الله عليه وسلم - أو بإيهام الشيطان على أسماع المشركين، فإن المآل واحد،
الإسلام في "مجموع الفتاوى":

التي يحمل بها مفسود النبوة والرسالة، فلا يستقر في ذلك خطأ بانفاق المسلمين. ولكن هل يصدر ما يستدركه الله فينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته؟ هذا فيه قولان: والمأنور عن السلف بوافق القرآن
خرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة "الج" بقوله: " تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى"، وقالوا: إن هذا لم يثبت.

لم أنه ثبت قال: هذا إلقاء الشيطان في مسامعهم ولم يلفظ به الرسول صلى الله عليه وسلم.

السؤال وارد على هذا التقدير أيضاً، وقالوا في قوله:

إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته)

لج: [52].

و حديث النفس.

وله:

ينك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم، ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والغاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد، وليعلم الذين أتوا
لج: [52-54].

فقالوا: الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة في كتب التفسير والحديث، والقرآن بوافق ذلك، فإن نسخ الله لما يلقي الشيطان، وإحكامه آياته، إنما يكون لرفع ما وقع في آياته، وتمييز الحق من الباطل حتى
الحي، وهذا كما قالت عائشة - رضى الله عنها - : «لو كان محمد كأنما شينا من الوحي لكنم هذه الآية

ي نفسك ما الله مديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه)

إاب: [37].

غرائق لا تناقص أو تضاد أصلاً شرعياً ولا نصاً من كتاب الله - عز وجل - ولا من سنته - صلى الله عليه وسلم - فهي من القسم الثالث ولهذا أوردها العلماء، بل إن قصة الغرائق يمكن أن تكون في معنى قول الله
أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته)

لج: [52].

لم:

(أقرأيم اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى)

نجم: [19-20].

لانه:

ناقص ابن حجر لم يكن وحده الذي قرر أن أصل العصمة موجود، ولكنه نتج آراء المفسرين والعلماء قبله، واختار أصوبها الذي يتناسب مع مقام النبوة المحمدية التي ترفض الشرك بكل أنواعه وتدعو إلى وحدانية الله

كُه :

ماع.

ن إمام عصره في العلم والحفظ والإنفاق؛ لذلك أثنى علماء عصره عليه، وعلى ما تمتع به من ذكاء خارق.

مي [7].

ا الحافظ تاج الدين العراقي - كان من أعلم الناس بأخبار العالم - يحلف بالله تعالى جهد أيمانه أنه ما رأى مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وأنه ما دخل إلى دمشق بعد بني عساكر أجل منه، ولا مثله".

بره [8].

لسخاوي بناء جملة من العلماء عليه في كتابه "الجواهر والدرر"؛ ومن هؤلاء:

بصره، وينسج وحده، وإمام وفقيه، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، والجرح والتعديل، والناسخ والمنسوخ، والمشكلات...".

رف العالي والنازل، وحفظ المتنون، ونظر في الرجال، وطبقاتهم، ومعرفة تراجمهم من جرح وتعديل، وحقق جميع أنواع هذه الصناعة وغيرها؛ من فقه، وأصول، وعربية، ومشاركة في منون كثيرة".

عنه [9].

بعه [10].

هذه المكانة العلمية فإنه كان أحياناً يتراجع عن بعض آرائه إذا اتضح له أن الحق بخلاف ما رأى، والأمنلة على ذلك كثيرة في شرحه لفتح الباري ومنها:

، نعلل

رب زدي علما)

طه: [114].

:" وأجح بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن نعلية"، قال ابن حجر: "والمحتج هو الحميدي شيخ البخاري، قاله في كتاب "النوادر" له، كذا قال بعض من أدركته، وتبعته في المقدمة، ثم طهر لي خلاص

2. قال ابن حجر: "ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله - صلى الله عليه وسلم - بها - أي: برنينب - رضي الله عنها - فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك، وقد كنت أملت في أوائل كتاب "الوضوء": أن ف

ري [13].

مة :

ن حجر من الأئمة المجتهدين في عصره، وقد أدى هذا الاجتهاد إلى أنه رأى أن قصة العرائق لها أصل لا يمكن إغفاله، وهذا لا يعني أنه رأى أنها صحيحة، ولكنه نتج الطرق المختلفة التي ذكرت هذه الرواية فطهر

تر هو الوحيد الذي ذكر هذه الرواية، ولكنه نتج آراء المفسرين والعلماء الذين ذكروها، وفندها، واختار منها ما يناسب عصمة النبي - صلى الله عليه وسلم - وينبغي عنه الوقوع فيما يتنافى تلك العصمة.

ه شيخه العراقي بالحافظ، لغوه ذاكرته وشده حفظه، وقد أثنى عليه العلماء كثيراً، وأقر الإمام السخاوي جزءاً خاصاً في كتابه "الجواهر والدرر"، تحدث فيه عن ابن حجر وثناء علماء عصره عليه، ووصفهم إياه بال

المراجع:

موقع أهل الحديث. www.ahlalhadeeth.com.

أهرق 1 ط 1، 407/987م، (8/293).

أهرق 2 ط 1، 407/987م، (8/294).

أهرق 3 ط 1، 407/987م، (8/294).

[4]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: سجود القرآن، باب: سجود المسلمين مع المشركين، والمشارك نجس ليس له وضوء، (2/644)، رقم (1071).

[5]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: (فأسجدوا لله وأعبدا)، (8/480)، رقم (4863).

مصر 6 ط 3، 426/2005م، (10/290: 292).

رو 7 ط 1، 405/985م، (1/168).

رو 8 ط 1، 405/985م، (1/169، 170).

أوه 9 ط 1، 405/1985م، ص 170: 172 بتصرف.

جر 10 ط 1، 405/985م، (1/170: 172) بتصرف .

عاه 1 ط 1، 407/987م، (1/180).

عاه 2 ط 1، 407/987م، (8/318).

عاه 3 ط 1، 426/2005م، ص 168.